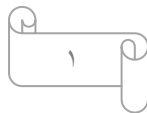


مقدمة

تعتبر التنمية السياسية من المفاهيم الحديثة وبعدها اساسيا من ابعاد التنمية الشاملة ، يتم بواسطتها نتيجة قدرات الجماهير على ادراك مشكلاتهم بوضوح وقدراتهم على تعبئة كل الامكانيات المتاحة لمواجهة هذه المشكلات بشكل عملي وواقعي ، وتتسم بالتطويرية والديناميكية وبناء المؤسسات السياسية وهي جزء من عملية معقدة متشابكة تتمثل بالتعبير المستمر والتنمية الشاملة وبحكم هذا الارتباط واستنادها اليه وتفرعها عنه بوصفها احد الصيغ واشكال التنمية النوعية .

فأنها تغدو وصفها موضع التنفيذ في حاجة الى صياغة نظرية وعملية خاصة بها قصد اختيار ورسم اهدافها وتحديد مساراتها واساليب انجازها وهو ما يرتبط ارتباطا وثيقا بالنظام السياسي والازمات التي يتعرض لها .



- مشكلة البحث :

تسعى هذه الدراسة الى البحث في ابرز المحددات للتنمية السياسية في المجتمع وذلك من خلال لقاء الضوء على ابرز هذه المحددات وتتمثل المحددات السياسية وخاصة ما مارسته فترة الاحكام العرفية من سلوك انسحابي للعمل السياسي لدى المواطنين متمثل بضعف الانتماءات الحزبية للمواطنين ، إضافة الى هشاشة المشاركة في الانتخابات .

- اهداف البحث :-

١- البحث في طبيعة العلاقة بين التنمية السياسية والانساق الاجتماعية داخل المجتمع .

٢- الكشف عن ابرز الاليات اللازمة لتفعيل التنمية السياسية في المجتمع .

- اهمية البحث :-

وتأتي اهمية هذه الدراسة من كونها تبحث وتعالج مفهوم التنمية السياسية ومن منظور شمولي يبحث عن العوامل التي تشكل معضلات ومحددات العملية التنموية .

- منهجية البحث :-

دراسة استقرائية تحليلية لمعرفة مفهوم التنمية السياسية من خلال الاحزاب السياسية وعملية بناء الدولة .

- هيكلية البحث:-

تم تقسيم البحث الى ثلاثة مباحث وهي كما يلي .

المبحث الاول : التعريف بمفهوم التنمية السياسية .

المطلب الاول : تعريف التنمية السياسية لغة واصطلاحا .

المطلب الثاني : موقع التنمية السياسية في حق علم
السياسية .

المبحث الثاني : مقومات التنمية السياسية .

المطلب الاول : المشاركة والتعددية السياسية .

المطلب الثاني : التداول السلمي للسلطة وحماية واحترام
حقوق الانسان .

المبحث الثالث : التنمية السياسية في بناء الدولة .

المطلب الاول : الاحزاب السياسية في التنمية السياسية .

المطلب الثاني : بناء الدولة .

المبحث الاول

التعريف بمفهوم التنمية السياسية

المطلب الاول : تعريف التنمية السياسية لغة واصطلاحا

المطلب الثاني : موقع التنمية السياسية في حقل علم السياسة

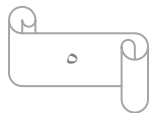
المبحث الاول

التعريف بمفهوم التنمية السياسية

يعتبر حقل التنمية السياسية من الحقول التي حظيت بدراسات عديدة ومتنوعة ، خاصة بسبب ارتباطها بحالة التخلف وكيفية الخروج منها وهي الحالة التي تعاني منها البلدان التي وقعت تحت السيطرة الاستعمارية الغربية ، وبرز الاهتمام بصورة متزايدة في قضايا التنمية ، في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، التي شهدت استقلال الكثير من الدول وما طرحه الاستغلال من تحديات ومواجهة مشاكل بناء الدولة والتنمية والتغيير للتغلب على حالة الضعف والتشوه في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وبسبب تلك الحالة التي كانت عليها الدول التي وقعت تحت السيطرة الاستعمارية ، أطلقت عليها تسميات مثل ((دول العالم الثالث)) ((والدول النامية)) ((الدول المتخلفة)) ، كانت هذه الدول واوضاعها ومشاكلها هي مجال وموضوع دراسات التنمية ، اذا انتقل مفهوم التنمية الى حقل السياسة في اعقاب الحرب العالمية الثانية حيث ظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان غير الاوربية تجاه الديمقراطية والمشاركة السياسية الواسعة ، وقد تم تقسيم المبحث الى مطلبين .

الاول : تعريف التنمية السياسية لغة واصطلاحا .

الثاني : موقع التنمية السياسية في حقل علم السياسية .



المطلب الاول

تعريف التنمية السياسية لغة واصطلاحا

اولا : تعريف التنمية لغة .

من النمو اي ارتفاع الشيء من موضعه الى موضع اخر
مثلا نقول نما المال اي ازداد وكثر (١) .

ثانيا:- اصطلاحا .

اشار مفهوم التنمية كثير من الجدل على جميع المستويات
(النظرية والعلمية التطبيقية) وتحمل المؤلفات السياسية
والاقتصادية والاجتماعية العديد من التعاريف لهذا المصطلح ،
وكل منها تناوله من زاوية معينة حسب اختلاف الميادين والمنهج
العلمية الخاصة بها .

فيقصد بالتنمية السياسية : بأنها عملية تغير اجتماعي متعدد
الجوانب غايته الوصول الى مستوى الدول المتقدمة من حيث ايجاد
ونظم سياسية تعددية على شاكلة النظم الدول المتقدمة سياسيا
وترسيخ مفاهيم الوطنية والسيادة والولاء للدولة الوطنية (٢) .

ويعني مصطلح التنمية السياسية : بأنها تحول الى الديمقراطية ، او العزوف
عن الاتجاه اللاديمقراطي ، وهو ما يسمى بعملية التحديث السياسي ،
ووجود مجتمع يرغب في النمو ، بالإضافة مؤسسات ديمقراطية مبنية على

١- نصر محمد عارف : في مفاهيم التنمية ومصطلحاتها ، مجلة ديوان العرب ، العدد ٧ ، القاهرة

٢٠٠٨ ، ص ٨.

٢- المصدر نفسه ، ص ١٢

التعددية والمساواة والحرية (١) .

وتعني التنمية السياسية ايضا بناء الديمقراطية والاتجاه نحو مزيد من المساواة بين الافراد في علاقاتهم بالنظام السياسي ، وتزايد قدرة النظام السياسي في علاقته بالبيئة المحيطة(٢) .

ومن بين اهم التعاريف لهذا المصطلح : التنمية هي عملية الانتقال بالمجتمعات من حالة ومستوى ادنى الى حالة ومستوى افضل ، ومن نمط تقليدي الى نمط اخر كما ونوعا(٣) .

وابرز من حدد افكار التنمية السياسية هو لوسين باي ولخصها في عشرة نقاط .

١-التنمية السياسية هي المتطلب السياسي للتنمية .

٢-التنمية السياسية هي السياسة كما تمتاز بها المجتمعات الصناعية .

٣-التنمية السياسية هي التحديث السياسي .

٤-التنمية السياسية هي اداء وادارة الدولة القومية ، اي قبول شكل واحد من النظام السياسي والممارسة السياسية .

١- هيجبوت ، ريتشارد : نظرية التنمية السياسية ، ترجمة حمدي عبد الرحمن ، محمد عبد الحميد ، ط١ ، المركز العلمي للدراسات السياسية ، عمان -٢٠٠١ ، ص٢١ .

٢- رياض حمدوش : تطور مفهوم التنمية السياسية ، ط١ ، معهد الميثاق ، عمان -٢٠٠٩ ، ص٥ .

٣- عز الدين ذياب : التنمية السياسية في الوطن العربي ، الضرورات والصعوبات ، مجلة الفكر السياسي ، القاهرة ، العدد ٢٢ ، ٢٠٠٥ ، ص١٦ .

٥- التنمية هي النتيجة الادارية والقانونية.

٦- التنمية السياسية هي التعبئة السياسية للجماهير لدفعها الى المزيد من المشاركة السياسية .

٧- التنمية السياسية هي البناء الديمقراطي ، اي قدرة النظام السياسي على بناء المؤسسات الديمقراطية ، وتدعيم الممارسة السياسية الديمقراطية .

٨- التنمية السياسية هي تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي والتغيير الاجتماعي المخطط والمنظم .

٩- التنمية السياسية هي التعبئة والقوة بمعنى انها تستهدف خلق نظام سياسي فعال له من القوة ما يمكنه من تعبئة الموارد لتحقيق التنمية .

١٠- التنمية السياسية هي جانب من جوانب عملية التغيير الاجتماعي المتعددة الابعاد اذ لا يمكن ان تتحقق دون حدوث تغييرات في جميع عناصر الثقافة^(١) .

١- نصر محمد عارف : نظريات التنمية السياسية المعاصرة ، ط١، فرجينيا - الولايات المتحدة الامريكية - ١٩٩٢،

المطلب الثاني

موقع التنمية السياسية في حقل علم السياسية

يعتبر حقل التنمية السياسية من الحقول التي حظيت بدراسات عديدة ومتنوعة ، ويصنف بعض الأكاديميين والكتاب النظريات التي تشكل مرجعيه ومنطلق دراسة التنمية السياسية في علم السياسية ، ومن اهم النظريات هي .

١-نظرية التحديث : في اعقاب الحرب العالمية الثانية تزايد الاهتمام بدراسة اوضاع الدول الحديثة الاستقلال ، حيث كانت تعيش في حالة من التخلف وتم النظر الى عملية التحديث على انها عملية انتقال نحو الانمط والنظم الاجتماعية والسياسية التي تطورت في امريكا واروبا الغربية ثم انتقلت الى بقية القارات^(١) .

فأثبتت نظرية التحديث بشكل اساسي من نظرية التطور التي تهتم بتفسير كيفية تحول المجتمعات غير الصناعية الى مجتمعات صناعية ، وهي تمثل ايضا المرجع الرئيسي لنظريات التنمية السياسية التي استخدمت مفاهيمها ومناهجها واهدافها حيث ترى هذه النظرية ان التطور والنمو الاجتماعي يسير في خط صاعد واحد بمراحل متتالية^(٢) .

وشهدت نظرية التحديث والجانب المقلق بقضايا التنمية السياسية تطورات وتغيرات في مناهج ومداخل التحليل في الدراسات

١- السيد عبد المطلب غانم ،دراسة في التمي السياسية، ط١، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة -

١٩٨١، ص١٦ .

٢-هيجوت ريتشارد ، مصدر سبق ذكره ، ص٤٤ .

التنموية والعلوم السياسية ويصنف
(روبرت باكنهام)) تطور علم السياسية الى ثلاث مراحل حسب
جوانب التركيز والتحليل ، وهي علم السياسية القانوني الشكلي ،
وعلم السياسية السلوكي ، وعلم السياسية في مرحلة ما بعد
السلوكية (١) .

واستنادا الى هذا التقسيم لعلم السياسة قد شهد ثلاث مراحل :

أ-المرحلة الاولى: امتدت من عام ١٩٥٤ الى عام ١٩٦٤ ، حيث
هيمنت عليها اعمال لجنة السياسة المقارنة التابعة للمجلس
الامريكي للعلوم الاجتماعية ، وركزت دراسات التنمية السياسية
في تلك المرحلة على المتغيرات القانونية والمؤسسية حيث ان
تطور نظرية التحديث في المرحلة الاولى اعتبر وسيلة من وسائل
تسهيل ارساء الديمقراطية الليبرالية داخل الدول الجديدة(٢) .

ب -المرحلة الثانية : من عام ١٩٦٥ الى عام ١٩٧١ ، وهي
المرحلة التي سادت فيها المدرسة السلوكية والتي ركزت على
النظام ومدخلاته وبيئته المحيطة والعوامل المؤثرة على نشاط
وقدراته(٣) .

ج - المرحلة الثالثة : بدأت بعد عام ١٩٧١ ويطلق عليها مرحلة ما بعد
السلوكية والتي جادت

١- علي غريبي واخرون : تنمية المجتمع من التحديث الى العولمة ، ط١، دار الفجر للنشر والتوزيع

القاهرة - ٢٠٠٣ ، ص ٧١ .

٢- هيجوت ريتشارد، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٢ .

٣- المصدر نفسه .

كنوع من الاستجابة للنقد الى نظرية التحديث بشكل عام ونظرية التنمية السياسية بشكل خاص ، بسبب الطابع الايديولوجي المنطلق من الرؤية الغربية الرأسمالية ، ومداخلها القائمة على التصنيف الوظيفي وعد قدرتها على معالجة مشكلات التنمية في دول العالم الثالث ، اضافة الى فشل علم السياسة في بلورة نظرية قادرة على التعامل بصورة فعالة مع هذه المشكلات (١) .

٢- النظرية الماركسية والتنمية السياسية :

لقد كانت هدف التنمية السياسية لدى الماركسيين واضحا ، وهو بناء الدول الاشتراكية ، وهذا يتحقق من خلال قيادة العمال والمتحالف مع شعوب الدول المستعمرة المعادية للرأسمالية حليفة الثورة الاشتراكية(٢) .

٣- نظرية التبعية :

ظهرت نظرية التبعية بداية في امريكا اللاتينية في ستينات القرن العشرين نتيجة عدم نجاح نموذج نظرية التحديث في تقديم تفسير حقيقي ومقنع لظاهرة التخلف في العالم الثالث ، واعتبر منظري التبعية ان دراسات التنمية حاولت البرهنة على ان التخلف هو حالة متأصلة ناتجة من طبيعة البنى الاجتماعية لبلدان العالم الثالث ، ولم تنتج عن الاستعمار بل هي موجودة قبله ، وتعتبر نظرية التبعية ردا على اسس وطروحات نظرية التحديث(٣) .

١- المصدر نفسه ، ص ٥٣ .

٢- ناجي صادق شراب : التنمية السياسية ، دراسات في النظريات والقضايا ، ط ٢ ، مكتبة دار المنارة ،

غزة - ٢٠٠١ ، ص ٨٥ .

٣- المدر نفسه ، ص ٨٦ .

المبحث الثاني
مقومات التنمية السياسية

م. الاول :- المشاركة والتعددية السياسية .

**م. الثاني :- التداول السلمي للسلطة وحماية واحترام
حقوق الانسان .**

المبحث الثاني مقومات التنمية السياسية

بما ان عملية التنمية السياسية تخلق الظروف والشروط الملائمة للتطور الديمقراطي فهي تهدف في النهاية الى بناء النظام مع اجراء عمليات التحديث عليه كي يصبح نظاما ديمقراطيا ، فالتنمية السياسية بذلك تعمل على التخلص من بقايا السلطات التقليدية بمختلف خصائها التي لم تعد تناسب البناء الجديد ، وهو ما يتطلب وجود مواجهة مستمرة مع البقايا الراسخة التي ما زال تؤثر سلبا في اتجاهات الافراد والمجتمع ومن اجل التطبيق الفعلي للديمقراطية يجب التركيز على معلومات التنمية السياسية (١) .

وهي سنتناولها في مطلبين :

المطلب الاول سيتناول: المشاركة والتعددية السياسية ، اما **المطلب الثاني سيتناول :** التداول السلمي للسلطة وحماية واخترام حقوق الانسان .

١- السيد عبد المطلب غانم ، دراسة في التنمية السياسية ، ط١ ، مكتبة نهضة الشرق ، القاهرة ، ١٩٨١ م ،

المطلب الاول المشاركة السياسية

اولاً:- المشاركة السياسية

المقصود بالمشاركة السياسية اشتراك جميع افراد المجتمع في الحياة السياسية بغض النظر عن انتماءاتهم الاثنية والعرقية ، وتمكينهم من لعب دور واضح في العملية السياسية ، وتعتبر المشاركة السياسية اهم مظهر للديمقراطية حيث ان ازدياد المشاركة السياسية من قبل افراد المجتمع في العملية السياسية ينثل تعبيراً حقيقياً عن الديمقراطية لكن تحقيق مشاركة سياسية فعالة يتطلب توفر درجة عالية من الوعي السياسي من خلال القضاء على الامية والتخلف ، وكذا حرية وسائل الاعلام وحرية الراي والتعبير وتفعيل التنظيمات والاحزاب السياسية^(١).

وجماعات المصالح وجماعات الضغط وتفعيل دور المؤسسات والهيئات في الدولة كمؤسسات المجتمع المدني باعتبارها اداة من ادوات مراقبة السلطة في اعماله ، وكذلك بناء المؤسسات السياسية القادة على استيعاب القوة السياسية الراغبة في المشاركة السياسية^(٢).

فالمشاركة السياسية توفر للسلطة فرص التعرف على رغبات واتجاهات وارااء افراد المجتمع

١- اسامة الغزالي حرب ، الاحزاب السياسية في العالم الثالث ، ط١ ، عالم المعرفة ، الكويت ، ١٩٨٧ م ، ص ٣٠.

٢- رياض عزيز هادي ، من الحزب الواحد الى التعددية ، بدون طبعة ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٩٥ ، ص ٦٣.

فهي بذلك شرط ضروري لتحقيق التنمية السياسية ، ويمكن ان تصبح عائقا لها وقوة ما سمي من قبل بمشكلة التنمية (١) .

ثانيا :- التعددية السياسية .

تعرف بانها مشروعية تعدد القوى والآراء السياسية وحققها في التعايش والتعبير عن نفسها والمشاركة في التأثير على القرار السياسي في مجتمعها (٢) .

وكذلك تعرف بانها مظهر من مظاهر الحداثة السياسية التي هي اولا وقبل كل شيء وجود مجال اجتماعي وفكري يمارس الناس فيه الحرب عن طريق السياسة او بواسطة الحوار والنقد والاعتراض والاخذ والعطاء ، وبالتالي التعايش في اطار السلم القائم على حلول الوسيطة (٣) .

والتعددية الحقيقية قائمة على وجود احزاب مختلفة ببرامج وايدولوجيات مختلفة ، تتنافس فيما بينها عن طريق الانتخابات الحرة النزيفة وبصورة دورية ، اما بالنسبة للتعددية التي يحمل اطارها الخارجي مظاهر التعدد اي ان تكون عدة احزاب ، لكن النظام القائم اقرب الى نظام الحزب القائم وهو الحزب المسيطر ، فهي تعددية شكلية فقط (٤) .

١- اسامة الغزالي حرب ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٣ .

٢- محمد عابد الجابري ، التعددية السياسية واصولها وافات مستقبها ، ندوة منتدى الفكر العربي ، عمان ، ١٩٧٩ ، ص١٠٧ .

٣- عبد الحليم الزيات ، التنمية السياسية (والادوات والاليات) ، ط٣ ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ٢٠٠١ ، ص٢٨ .

٤- محمد عابد الجابري ، مصدر سبق ذكره ، ص١٠٨ .

فالأولى تعددية سياسية تتصف بالشمولية، وهي تتضمن تعددية حزبية، أما الثانية فهي ليست تعددية سياسية لان هنالك سيطرة كاملة للحزب واحد وتهميش للأحزاب الأخرى فهي اذن تعددية حزبية مكملة للتعددية السياسية، منه فالتعددية السياسية تعني الاختلاف في الراي والطروحات الفكرية والاختلاف في البرامج الايديولوجيات والمصالح والتكوينات الاجتماعية والديمقراطية والاقتصادية^(١).

١ - صالح بالحاج ، ((التنمية السياسية نظرة في المفاهيم والنظريات)) ، ملتقى وطني .لتحولات السياسية واشكالية التنمية في الجزائر ، قسم العلوم السياسية ، جامعة الشلف ، الجزائر ، ٢٠٠٨ ، ص ١٣ .

المطلب الثاني

التداول السلمي للسلطة وحماية واحترام حقوق الانسان

اولا :- التداول السلمي للسلطة .

والمقصود عدم ترك في قبضه شخص واحد ، اي يجب لتعقب الدوري للحكام في ظل انتخابات حرة ، بحث يمارس هؤلاء الحكام المنتخبون اختصاصاتهم الدستورية لفترات محددة سلفا ، وبهذا يقوم الحاكم من ممارسة السلطة بتحويل من الناخبين وفق احكام الدستور، فالسلطة اذن ليست حكرا على احد ، انما يتم تدويلها وفقا لاحكام الدستور الذي يُعد السلطة التي لا تعلوها اي سلطة^(١) .

ويعد التداول السلمي على السلطة من قبل الاحزاب والاطراف السياسية من ابرز اليات الممارسة الديمقراطية ، فلا يمكن الحديث عن قيام دولة ديمقراطية ما لم يكن هنالك ايمان واعتراف بمبدأ التداول السلمي على السلطة ، هذا يعني ان السلطة السياسية يجب ادارتها من قبل الاحزاب والاطراف السياسية التي تحصل على الاغلبية من اصوات الناخبين اثناء العملية الانتخابية ، وليست حكرا على احد او حساب حزب معني او جهة معينة على حساب مصلحة الاخرين^(٢) .

ثانيا :- حماية واحترام حقوق الانسان .

١-حسين علوان البيج ، التعاقب على السلطة في الوطن العربي ، مجلة دراسات استراتيجية ، العدد

٤ ، القاهرة ، ١٩٩٨ ، ص ١٧٣ .

٢- المصدر نفسه ، ص ١٧٣ .

ان مسألة حقوق الانسان والاعتراف بها في الدساتير والتشريعات الداخلية في الدول، او الاتفاقيات الدولية، والإقليمية لم تحقق لها الاحترام، والفعالية المطلوبة، ما لم يكن هنالك ضمانات تعما على حمايتها، ونقصد هنا بالضمانات (الوسائل والاساليب المتنوعة التي يمكن بواسطتها حماية الحقوق والحريات من الاعتداء عليها)^(١).

ويقصد بحماية حقوق الانسان : مجموعة الاجراءات التي تتخذ على الصعيد الدولي والاقليمي والوطني من قبل جهات مختصة في بلد ما، بيان مدى التزام السلطات لك البلد بحقوق الانسان والكشف عن الانتهاكات المرتبكة ووضع الاقتراحات لوقف هذه الانتهاكات بإحالتها على القضاء الوطني او الدولي للفصل فيها^(٢).

١- باسل يوسف، حماية حقوق الانسان في الجامعة العربية، ((الواقع الخلفية السياسية))، مجلة الدراسات السياسية، العدد ٩، بيروت، ٢٠٠٢، ص ١١٨.

٢- مولود زايد الطيب، مصادر التنمية السياسية ودورها في تنمية التفكير الايديولوجي لدى الافراد، منشورات جامعة السابع افريل، ليبيا، ٢٠٠٣، ص ١٨.

المبحث الثالث

التنمية السياسية في بناء الدولة

المطلب الاول :- الاحزاب السياسية في التنمية السياسية .

المطلب الثاني :- بناء الدولة .

المبحث الثالث

التنمية السياسية في بناء الدولة

تعتبر التنمية السياسية الزيادة في مستوى التمايز البنيوي والتخصص الوظيفي في النظام السياسي ، والذي يمكنه من الاستجابة لمختلف الحاجات الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع^(١).

وكذلك هي زيادة النظام السياسي في قدراته من حيث تسير الشؤون العامة وضبط النزاعات وتلبية المطالب ، والزيادة في توجهه نحو المساواة من خلال المشاركة السياسية والانتقال من ثقافة الخضوع الى ثقافة المشاركة ، سوء من خلال طرق ديمقراطية (الاقتراع العام) او من خلال زيادة التعبئة السياسية ، فقد لعبت الاحزاب السياسية من الناحية التاريخية دورا في التحولات السياسية عبر الالم ، سواء من حيث التحرر او المواجهة الحكومات الاستبدادية^(٢).

وعليه تم تقسيم المبحث الى مطلبين ، تناولنا في المطلب الاول الاحزاب السياسية في التنمية السياسية ، اما المطلب الثاني فتناول بناء الدولة .

١- عبد الله نقرش ، اشكال التنمية السياسية ، الجامعة الاردنية ، مجلة دراسة العلوم الانسانية والاجتماعية ، الجلة (٣٢) ، العدد (٣) ، عمان ، ٢٠٠٥ ، ص٥١٣.

٢- المصدر نفسه ، ص٥١٣ .

المطلب الاول

الاحزاب السياسية والتنمية السياسية

لعبت الاحزاب السياسية دورا في التحولات السياسية ، سواء من حيث مواجهة الحكومات الاستبدادية او من خلال دورها في طرح البرامج ومناقشة ونقد السياسات الحكومية والتخوية ، مما جعل كثير من الدارسين في ادبيات التنمية السياسية يشيرون الى اهمية الاحزاب السياسية من خلال دورها التعبوي او البرنامجي في التنمية السياسية .

وتعتبر الاحزاب السياسية صاحبة الدور الرئيسي والرافعة الحقيقية في عملية التنمية السياسية في اي بلد ، لأنها مع غيرها من المؤسسات المدنية الوطنية ليست سلعا جاهزة تستوردها البلاد ، وانما نتاج مجتمعها وظروفه الخاصة ، ولكن لكل بلد في العالم بيئته وظروفه الخاصة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي افرزتها ، لذا يجب التعرف على اشكال عميق لتجاوز تلك الظروف من خلال دور الاحزاب السياسية والتقدم نحو التنمية والتحديث^(٢) .

فالأحزاب هي الركيزة الاهم في التنمية السياسية فحيث توجد

احزاب هنالك فكر سياسي ، وحيث يوجد فكر سياسي هنالك قاعد

١- مورييس ديفرجية ، الاحزاب السياسية ، ترجمة :علي مقلد ، ط٣ ، دار النهار ، بيروت ، ١٩٨٠

، ص٣٤ .

٢-فلايب علم الاجتماع السياسي ، ترجمة محمد عرب ، ط١ ، المؤسسة الجامعية للدراسة والنشر ،

بيروت ، ١٩٨٠ ، ص٣٥٧ .

صالبة تؤسس لمجلس نيابي فاعل ينبثق عن تلك الاحزاب ويشارك في صنع القرار في كل ما يتصل بأمر الدولة الداخلية والخارجية ، ولا نكون هنالك احزاب دون وجود ديمقراطية حقيقية والتي هي الاساس في تشكيل الاحزاب^(١).

وان تنوع الاحزاب السياسية بين يمين ويساري ووسطي معتدل يجعلها تتطابق وصول الناس عامة سواء كانوا متمين لنلك الاحزاب ام لا ، فالمهم في هذا الصدد ان تكون للأحزاب برامج حقيقية تنمية وسياسية يسعى الحزب لتحقيقها عبر من يصل من منتسبيه الى المجلس النيابي ، اولئك الذين يحافظون على ولائهم لمبادئ الحزب ويقومون بتطبيق برامجهم اذا ما تولوا المسؤولية^(٢).

وهذه البرامج هي بالضرورة تنمية وسياسية تسعى من وجهة واضعها الى مصلحة الامة ومستقبلها فيتبنون تحقيقها ، وهذا بالتالي يخلق التنافس الصحي المطلوب بين الاحزاب والذي يجعل من الوطن هدفا للارتقاء به ، فأية حكومة لا تقوم على اساس خدمة الوطن والمواطن ولا تحقق انجازات ملموسة باتخاذ قرارات

١- محمود خيرى عيسى ، مذكرات في التنمية السياسية ، ط١ ، بروفيشنال للاعلام والنشر ، القاهرة ، ١٩٩٠ ، ص٩٠.

٢- رعد عبود بطرس ، ازمة المشاركة السياسية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٢٦ ، القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص٢٤.

جريئة لمصلحة المواطنين هي واقع الحال محكومة
بالفشل^(١).

المسؤولية بنجاح الا ان هذا يظل في اطار الجهد
الفردى والذي لا يثمر الا بالاستناد الى جهود جماعية مخصصة ،
لهذا تعتبر الاحزاب الركيزة الاهم في التنمية السياسية وهي الدافع
الاقوى في الاصلاح السياسي ، لان العمل الحزبي يستقطب
السياسيين كأفراد وكذلك المفكرين والمتقنين ، ويساهم بشكل فاعل
في تسييس الامة ويحفز افراد الشعب على المشاركة في الانتخابات
النيابية بشكل اشمل^(٢).

والفرق بين ان يكون النائب حزيبا او غير حزبي ان الاول يكون
مسؤول امام حزبه الذي ساهم في اصاله الى المجلس النيابي ،
وبالتالي يكون ملزما بتطبيق برامج الحزب فيخضع لمراقبة في
الاداء ومتابعة دقيقة ومتواصلة من قبل هيئة الحزب بينما الاخر
ربما يطرح شعارات براقية يتخلى عنها مجرد وصوله الى المجلس
النيابي^(٣).

١- هيثم سطايجي ، التنمية السياسية في المجمعات النامية ، مجلة جامعة دمشق ، المجلد ١٣ ،

العدد ٢ ، ١٩٩٧ ، ص ١٠٠ .

٢- المصدر نفسه ، ص ١٠٠ .

٣- موريس ديفرجيه ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٧ .

المطلب الثاني

بناء الدولة

يُعد مفهوم عملية بناء الدولة تقليدياً وحديثاً في آن واحد ، ان المفهوم التقليدي الذي ساد في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الحرب الباردة ، والذي يترامنا مع موجة استقلال الدول من ذي الاستعمار كان يراد بها اقامة مؤسسات مستقرة ، تستهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتحرر من التبعية والاستعمار الجديد ، وتحقيق الامن وصياغة دساتير وهياكل سياسية تقود عملية التنمية^(١).

الا ان مفهوم عملية بناء الدولة الذي بنشأ استخدامه بعد الحرب الباردة ، ركز على اعادة بناء الدولة الفاشلة التي اصبحتم مصدر لتهديد الامن والسلام والاستقرار في العالم ، وكذلك على قضايا الديمقراطية وحقوق الانسان والمشاركة والاصلاح السياسي والاقتصادي ، ومن ثم يتوجب على الامم المتحدة والدول الديمقراطية الاهتمام بشان هذه الدول ومساعدتها على عادة ذاتها^(٢).

وبناء على ذلك تباينت التعريفات حول عملية بناء الدولة نظرا لتداخل مرتكزاتها من جهة ، واختلاف السياق الزماني والمكاني الذي برزت فيه العملية من جهة اخرى ، لكن يمكن التركز

١- عبد السلام صفور ، بناء الدولة الحديثة ، اطروحة دكتورا ، كلية الاعلام والعلوم السياسية ،

جامعة الجزائر ، الجزائر ، ٢٠٠٨ ، ص ١٥ .

٢- المصدر نفسه ، ص ١٥ .

على اهم التعريفات النظرية التي نصب اهتمامها في
غايات بناء الدولة ، يخدم الدراسة^(١).

فتعرف بانها تقويه المؤسسات القائمة وبناء مؤسسات جديدة
فاعلة وقادرة على البقاء والاكتفاء الذاتي ما يعني ان بناء الدولة هو
النقيض لتحجيم الدولة وتقليص قدراتها ، وهذا المعنى يحيل الى
عملية بناء مؤسسات الدولة واجهزتها على اطر قانونية منبثقة من
الواقع ، للقيام بالوظائف التطورية للنظام من تغلغل وتكامل وولاء
والتزام ومشاركة وتوزيع ، وتجبر الفجوة بين الحاكم والمحكومين
، وصولا الى تحقيق الاستقرار السياسي^(٢).

وان عملية بناء الدولة تتجه الى الاجراءات التي تتداولها
الاطراف الدولية والوطنية الفاعلة لأنشاء واصلاح او تعزيز
مؤسسات الدولة^(٣).

وكذلك تعرف عملية البناء الدولة بانها عملية ذاتية لتعزيز
قدرات ومؤسسات وشرعية الدولة من خلال علاقات الدولة بالمجتمع ،
وعليه يتضح من خلال المفاهيم السابقة ان عملية بناء الدولة تتميز
بمجموعة من الخصائص تتقاطع فيها من المؤشرات التي تتميز مفهوم
التنمية السياسية ، وهذه المؤشرات ————— تحليل على المفهوم

١- فرانسيس فوكوياما ، بناء الدولة ، ترجمة ، حجاب الامام ، ط١ ، العبيكان للنشر ، الرياض
٢٠٠٧ ، ص ٢٠.

٢- ثامر كامل محمد ، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة ، ط١ ، دار مجدلاوي للنشر ، عمان
٢٠٠٤ ، ص ١٣٤.

٣- ثامر كامل ، المصدر السابق ، ص ١٣٤.

الاجرائي ، الذي يمكن اختصاره في المميزات التالية^(١).

١-**العملية**:- اي تطور وليس مرحلة او درجة بمعنى ان التغيير يشير الى مجموعة من التطورات او التغييرات التي تحدث في هيكل ووظائف الابنية السياسية المختلفة ، والتفاعلات والأنماط السياسية المرتبطة بها .

٢-**الديناميكية**:- اي انها لا تعرف نقطة تنتمي عندها ، فهي تقتضي وجود استمرارية وحركية دائمة من طرف الهياكل السياسية ، بهدف تطوير النظام السياسي لملائمة ذاته وبنيته مع الظروف الجديدة .

٣-**النسبية** :- كونها تكتسب مطامير متباينة بتباين البيئات الثقافية والحضارية ونسق القيم السائدة ، وذلك ان بناء الدولة كعملية لا يتم في فراغ ولكنها ضمن اطار تاريخي .

٤-**الحياد**:- من حيث دلالاته الاخلاقية او الشكل السياسي الذي يتخذه النظام العام السياسي والاجتماعي ، فالدراسة العلمية والموضوعية لعملية بناء الدولة لا تكون بالافتراض انها عملية حتمية سواء من حيث حدوثها او سرعتها او نتائجها ، بل هذا ما يحدده الاطار التاريخي والمجتمعي للعملية داخليا وخارجيا^(٢).

٥-**العالمية** :- بمعنى ان هذه العملية تحدث في كل المجتمعات

١-بومدين طاشمة ، دراسة في التنمية السياسية ، ط١ ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، ٢٠١١، ص٢٥.

٢- محمد شلبي ، المنهجية في التحليل السياسي (بناء الدولة) ، ط١ ، دار هومة ، الجزائر ، ٢٠٠٢، ص١٤٦.

والنظم السياسية وبأشكال مختلفة ، وصفة العالمية تصبح نتيجة مترتبة على اعتبارها عملية كون عملية البناء تتفاوت من حيث الوتيرة ودرجة الانجاز من الدول النامية الى الدول المتطورة والاكثر تطورا^(١).

نستنتج مما سبق ان عملية بناء الدولة تدل على مسار سياسي بالدرجة الاولى ، مضامينه واهدافه تختلف بحسب القائمين على تلك العملية واهدافهم ومصالحهم ومذاهبهم وبحسب السياق الاجتماعي والاقتصادي السائد خلال عملية البناء وعلمية يمكن القول ان عملية البناء ارتبطت بنمط الدولة التي تسعى الى ايجادها .

١- محمد شلبي ، المنهجية في التحليل السياسي (بناء الدولة) ، ط١ ، دار هومة ، الجزائر

الخاتمة

بعد الانتهاء من كتابة البحث توصلت الى النتائج التالية :

- ١- تعتبر اداة من ادوات دعم السياسة المحلية في الدول عن طريق ربطها مع السياسات الدولية .
- ٢- تعالج مشكلات القطاع الاقتصادي من خلال توفير مجموعة من الوسائل والحلول المساندة للتنمية الاقتصادية .
- ٣- تضيف كوسيلة من الوسائل الادارية المحلية باتخاذ القرارات المناسب للدولة .
- ٤- تعد نموذجا من النماذج التي تسعى الدول الى اضافتها الى سياساتها العامة والتي تساهم في التأثير على كافة قطاعاتها .
- ٥- وسيلة من وسائل بناء النظام الاجتماعي مما يساعد على بناء المجتمع بطريقة صحيحة .
- ٦- تعد وسيلة من وسائل بناء النظام الديمقراطي مما تساعد في بناء الدولة .
- ٧- فسح المجال امام الناس للمشاركة الفعالة في الانتخابات .

ثانيا التوصيات .

استنادا الى نتائج الدراسة يمكننا الخروج بالتوصيات

التالية .

١- افساح المجال للمواطنين للانتساب للعمل الحزبي وتفعيل دور الاحزاب في الانتخابات .

٢- نشر الوعي المتعلق بأهمية الاحزاب في المجتمع من خلال الوسائل التعليمية واستحداث مناهج التنمية السياسية .

٣- تمكين مؤسسات المجتمع المدني من العمل بحرية في الحياة السياسية .

٤- استحداث ادارات مستقلة للتنمية السياسية .

٥- ايجاد قنوات اتصال فعالة بين المواطن والمسؤول .

قائمة المصادر

اولا الكتب .

- ١- اسامة الغزالي حرب ، الاحزاب السياسية في العالم الثالث ، ط١ ، عالم المعرفة ، الكويت ١٩٨٧ .
- ٢- بومدين طاشحة ، دراسة في التنمية السياسية ، ط١ ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ٢٠١١ .
- ٣- هيجوت ، ريتشارد : نظرية التنمية السياسية ، ترجمة : حمدي عبد الرحمن ، محمد عبد الحميد ، ط١ ، المركز العلمي للدراسات السياسية ، عمان ، ٢٠٠١ .
- ٤- مولود زايد الطيب ، مصادر التنمية السياسية ودورها في تنمية التفكير الايديولوجي لدى الافراد ، منشورات جامعة السابع ابريل ، ليبيا ، ٢٠٠٣ .
- ٥- موريس ديفرجية ، الاحزاب السياسية ، ترجمة : علي مقلد ، ط٣ ، دار النهار ، بيروت ، ١٩٨٠ .
- ٦- محمد شبلي ، المنهجية في التحليل السياسي (بناء الدولة) ، ط١ ، دار هومة ، الجزائر ، ٢٠٠٢ ،
- ٧- نصر محمد عارف ، نظريات التنمية السياسية المعاصرة ، ط١ ، فرجينيا ، الولايات المتحدة الامريكية ، ١٩٩٢ .
- ٨- ناجي صادق شراب ، التنمية السياسية ، دراسة في النظريات والقضايا ، ط٢ ، مكتبة دار المنارة ، عزة ، ٢٠٠١ .

٩- السيد عبد المطلب غانم ، دراسة في التنمية السياسية ، ط١ ، مكتبة النهضة الشرق ، القاهرة ، ١٩٨١ .

١٠- علي غربي واخرون ، تنمية المجتمع من التحديث الى العولمة ، ط١ ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٣ .

١١- عبد الحليم الزييات ، التنمية السياسية (الادوات والاليات) ، ط٣ ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ٢٠٠١ .

١٢- فرانسيس فوكوباما ، بناء الدولة ، ترجمة : مجاب الامام ، ط١ ، العبيكان للنشر ، الرياض ، ٢٠٠٧ .

١٣- فليب برو ، علم الاجتماع السياسي ، ترجمة عرب ، ط١ ، المؤسسة الجامعية للدراسة والنشر ، بيروت ، ١٩٨٠ .

١٤- صالح بالحاج ، التنمية السياسية نظرة في المفاهيم والنظريات ، ملتقى وطني التحولات السياسية واشكالية التنمية في الجزائر ، قسم العلوم السياسية ، جامعة الشلف ، الجزائر ، ٢٠٠٨ .

١٥- رياض حمدوش ، تطور مفهوم التنمية السياسية ، ط١ ، معهد الميثاق ، عمان ، ٢٠٠٩ .

١٦- رياض عزيز هادي ، من الحزب الواحد الى التعددية ، بدون طبعة ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٩٥ .

ثانيا :- الرسائل والاطاريح والندوات .

١- محمود خيرى عيسى ، مذكرات في التنمية السياسية ، ط١ ، بروفيشنال للاعلام ، القاهرة ، ١٩٩٠ .

٢- محمد عابد الجابري ، التعددية السياسية واصولها وافاق مستقبلها ، ندوة منتدى الفكر العربي ، عمان ، عمان ، ١٩٧٩ ..

٣- عبد السلام صفور ، نباء الدولة الحديثة ، اطروحة دكتور ، كلية الاعلام والعلوم السياسية ، جامعة الجزائر ، الجزائر ، ٢٠٠٨

ثالثا :- المجالات

١- هيثم سطايجي ، التنمية السياسية في المجتمعات النامية ، مجلة جامعة دمشق ، المجلد ١٣ ، العدد ٢ ، دمشق ، ١٩٩٧ .

٢- حسين علوان البيح ، التعاقب على السلطة في الوطن العربي ، مجلد دراسات استراتيجية ، العدد ٤ ، القاهرة ، القاهرة ١٩٩٨ .

٣- باسل يوسف ، حماية الانسان في الجامعة العربية ، الواقع والخلفية السياسية ، مجلة الدراسات السياسية ، العدد ٩ ، بيروت ، ٢٠٠٢ .

٤- عز الدين ذياب ، التنمية السياسية في الوطن العربي ، الضرورات والصعوبات ، مجلة الفكر السياسي ، القاهرة ، العدد ٢٢ ، ٢٠٠٥ .

٥- نصر محمد عارف ، مفاهيم التنمية ومصطلحاتها ، مجلة ديوان العرب ، العدد ٧ ، القاهرة ، ٢٠٠٨ .

٦- عبد الله نقرش ، اشكال التنمية السياسية ، الجامعة الاردنية ، مجلة دراسة العلوم الانسانية والاجتماعية ، المجلد ٣٢ ، العدد ٣ ، عمان ، ٢٠٠٥ .

٧- رعد عبود بطرس ، ازمة المشاركة السياسية ، مجلة المستقبل
العربي ، العدد ٢٦ ، القاهرة ، ١٩٩٦ .